العجز المالي يبدو أكثر استقراراً في 2018-2019

الوطني: الاقتصاد الكويتي غير النفطي «يتحسن» نتيجة الإصلاحات المالية المعتدلة

■ توقعات باستمرار تعافي النمو غير النفطي ليصل إلى 3.5%-4% في 2018 و2019

■ توقعات بتسارع التضخم على خلفية رفع أسعار الكهرباء والماء وضعف الدولار

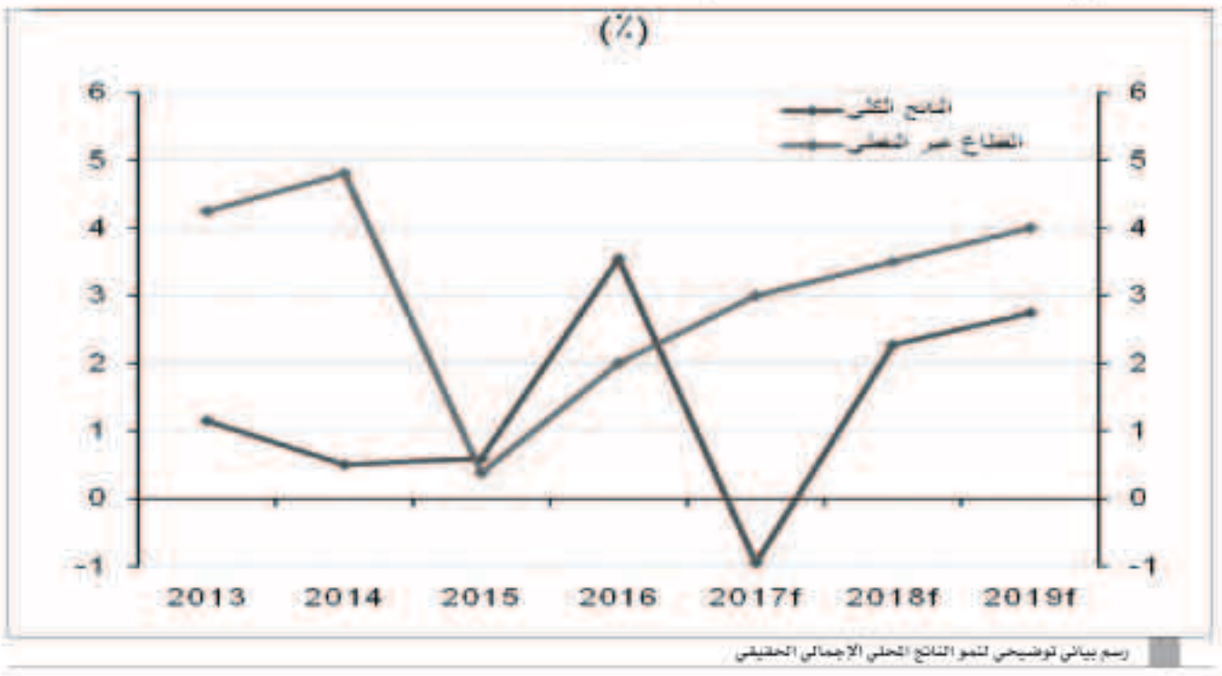

رسم بياني توضيحي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أن الاقتصاد واصل تعافيه من التباطؤ الذي شهده في عام 2015 على خلفية الإصلاحات المالية نتيجة لتراجع أسعار النفط. ويتوقع أن يبلغ نمو الأنشطة غير النفطية 3.0٪ في عام 2017 مع ارتفاع النمو بوتيرة أكثر تسارعاً تصل إلى 3.5-4٪ في عامي 2018 و2019. وتتمثل العناصر الرئيسية الدافعة لهذا النمو في ارتفاع النفقات الرأسمالية بدعم من تحسن تنفيذ خطة التنمية الحكومية. كما أن التحول نحو التطبيق التدريجي للإصلاحات المالية قد يكون من شأنه تقليل تباطؤ النمو مع ضمان استمرار احراز تقدما في خفض العجز المالي.

ولعبت عوامل مختلفة مثل توافر احتياطيات مالية وفيرة بما في ذلك الاحتياطيات الأجنبية الضخمة والانخفاض النسبي لسعر التعادل النفطي في الموازنة دورا في اتاحة الفرصة للكويت للتحرك تدريجيا في تطبيق الإصلاحات المالية مقارنة بدول الجوار. ونتيجة لذلك، تحرص السلطات على الحفاظ على التزامها بخطط الانفاق الرأسمالي ومواصلة استيعاب الجزء الأكبر نمو العمالة الكويتية. في غضون ذلك، تدفع الحكومة قدما بالإصلاح الهيكلي اللازم في محاولة لتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في خلق فرص عمل جديدة في الأجلين المتوسط والطويل.

هذا ولا تخلو الآفاق المستقبلية من المخاطر. ففي واقع الامر تعتمد توقعاتنا على الالتزام المتواصل بتنفيذ المشروعات وقدرات السلطات المختلفة في دفع عجلة التقدم على الرغم من بعض العوامل التي قد تحول دون التسارع فيه. ورغم تبنينا لوجهة نظر تساند انخفاض مستوى تلك المخاطر في المدى المتوسط إلا انها يبقى تحقيقها محتمل. وفي ذات الوقت، ورغم استبعاد إمكانية تراجع اسعار النفط إلى مستويات أدنى من المستويات الحالية، إلا انها تظل من المخاطر الملحوظة. وفي حين بإمكان الكويت التعايش مع سعر للنفط عند 20 دولار لبعض الوقت، إلا ان ذلك قد يفرض تعديل السياسة المالية وقد يؤدي إلى الاضرار بالمعنويات، وما يترتب على ذلك من تاثيرات على النشاط غير النفطي.

نمو الأنشطة غير النفطية

بعد التباطؤ الذي شهدناه في عام 2015، تحسنت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 2.0٪ في عام 2016. وكان النمو غير النفطي قد تراجع إلى 0.4٪ في عام 2015، الأمر الذي شكل مفاجأة لمعظم المحللين، بما في ذلك صندوق النقد الدولي. ويعزى هذا التباطؤ بصفة أساسية لتقليص النفقات الحكومية في أعقاب تراجع اسعار النفط بمنتصف عام 2014. وقد أدى تقليص النفقات، بمنأى عن الانفاق الرأسمالي والأجور الحكومية، إلى تخفيض الانفاق باستثناء دعوم الطاقة في حدود 10٪ في السنة المالية 2015/2016.

وقد تراجع التصحيح المالي منذ ذلك الحين. وما زال هناك تراجعا في الانفاق بحوالي 2.9٪ في السنة المالية 2016 / 2017، إلا انه من المتوقع ان تعود النفقات إلى تسجيل نموا ايجابيا في السنة المالية 2017/2018 وما بعدها. ومن شان هذا التحول نحو موقف مالي اكثر تحفيزا ان يساهم في تعزيز النمو غير النفطي. الأمر الذي سيقوم بدوره، بالاشتراك مع استمرار قوة تنفيذ المشروعات وتعافي القطاع الاستهلاكي، في المساعدة على تحقيق نمو غير نفطي بنسبة تتراوح ما بين 3.5٪-4٪ في عامي 2018 و 2019.

نشاط المشروعات الحكومية

خلال السنوات القليلة الماضية، كان تحسن وتيرة الإنفاق الرأسمالي دافعا رئيسيا للاقتصاد غير النفطي. ونرى أن هذا الزخم قد استمر كما يفترض ان يستمر في توفير قوى دافعة للاقتصاد حتى عام 2019 وربما يستمر ما بعد ذلك. ويقدر أن قيمة المشروعات التي تم اسنادها خلال السنوات الخمس الأخيرة قد تجاوزت 28 مليار دينار حتى نهاية عام 2017. وعلى الرغم من التباطؤ الذي أصاب وتيرة ترسية المشروعات، إلا ان تاثيره على النمو قد يستمر على المدى المتوسط.

ولا تزال المشروعات قيد الاعداد تتسم بالزخم، حيث تواصل الحكومة التزامها الشديد ببرنامج الإنفاق الرأسمالي الطموح لخطة التنمية الوطنية، وتسعى الخطة، كجزء من رؤية الكويت 2035، إلى تحويل البلاد إلى مركز مالي وتقافي وتجاري وتشمل الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية والإسكان والطاقة والمياه وقطاع النفط. ومن المقرر ان يتمثل نحو ثلث الإنفاق في إطار مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وعلى الرغم من تباطؤ وتيرة التقدم المحرز على صعيد مشروعات الشراكة ، إلا انه من المتوقع له ان يتسارع في الفترة القادمة.

القطاع الاستهلاكي يتعافى

يبدو أن القطاع الاستهلاكي، الذي يعد مصدرا قويا وموثوقا للنمو، بدأ يتعافى مرة أخرى بعد فترة من التباطؤ. حيث مني هذا القطاع بالتراجع في عامي 2015 و2016 نتيجة لانخفاض أسعار النفط. وحدث ذلك بالتزامن مع قيام الأسر باتخاذ توجهات أكثر حذرا، مع تراجع مؤشر ثقة المستهلك الصادر عن شركة آراء للبحوث والاستشارات إلى مستوى منخفض بلغ 83 نقطة في سبتمبر 2016. وقد تحسن المؤشر بشكل ملحوظ في مدة عام، وصولا إلى 110 في سبتمبر 2017.

ويستمر القطاع في تلقي دعماً جيداً من قبل النمو المطرد للعمالة والرواتب، لا سيما على صعيد القطاع الحكومي وبين الأسر الكويتية. ولا يزال نمو العمالة الوطنية قويا، حيث ارتفع عدد العاملين في القطاع العام بحوالي 2٪ على أساس سنوي حتى يونيو 2017، في حين تباطأ نمو العمالة الوافدة الى 3.6٪.

السوق العقاري يبدو وكأنه يأخذ منعطفاً جديداً

ظهرت على سوق العقار إشارات دالة على التحسن بعد أكثر من عامين من الأداء الضعيف. حيث ارتفعت المبيعات على صعيد كافة القطاعات خلال الثلاثة أشهر الممتدة حتى أكتوبر 2017 بنسبة 33٪ على أساس سنوي. كما يبدو أن أسعار العقارات قد استقرت بعد خضوعها لتصحيح منهجي بنسبة 15-20٪ بعد عام 2014. حيث تشير مؤشرات البنك الوطني لأسعار العقار إلى تراجع بواقع 1-6٪ مقارنة بالعام السابق مقابل تراجع بنسبة 6-13٪ على أساس سنوي بنهاية 2016.

تراجع التضخم بشكل ملحوظ في عام 2017 بسبب تدني إيجارات المساكن

تكشف الإحصاءات المراجعة حديثا عن تراجع كبير في التضخم خلال 2017. حيث تراجع التضخم في أكتوبر إلى 1.4٪ على أساس سنوي، منخفضا من 2.6٪ على أساس سنوي بنهاية عام 2016. وتعتبر الإيجارات هي المصدر الرئيسي الكامن خلف التراجع، حيث تمر الان بمرحلة انكماش مع انخفاض الأسعار بنسبة 0.3٪ على أساس سنوي، وتفسر الآثار القاعدية أيضا الانخفاض في التضخم، مع تلاشي تاثير ارتفاع أسعار الوقود الذي تم تطبيقه في سبتمبر 2016.

من المتوقع أن يتسارع معدل التضخم في 2018. قد يؤدي ضعف الدولار الأمريكي، الأمر الذي يعني ضعف الدينار، إلى فرض بعض الضغوط التصاعدية على الأسعار في عام 2018. ومن المتوقع أيضا أن يظهر تاثير ارتفاع أسعار الكهرباء والماء والذي يطبق في عام 2017 واوائل عام 2018 على أسعار المستهلكين تدريجيا. وإننا نتوقع ان يتم إدخال ضريبة القيمة المضافة في وقت ما في عام 2019، بما يؤثر على الأسعار بشكل معتدل. وقد يرتفع التضخم السنوي من 1.6٪ في 2017 إلى 2.2٪ في 2018 و 2.8٪ في 2019.

العجز المالي تحت السيطرة

من المتوقع أن تواصل وزارة المالية تسجيل عجزاً مالياً في المدى المتوسط، على الرغم من تحسن أسعار النفط وعلى الرغم من بعض عمليات ضبط أوضاع المالية العامة. ونتوقع ان يبلغ متوسط سعر مزيج برنت حوالي 55 دولار للبرميل في عامي 2018 و2019، دون تغير يذكر عن مستويات عام 2017. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يسجل الميزان المالي عجزا يتراوح ما بين 12 - 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2018/2019، وهو مستوى يتماشى إلى حد كبير مع توقعاتنا لسنة المالية 2017/2018.

وقد تحسنت أوضاع المالية العامة على مدى العامين الأوليين بعد انخفاض أسعار النفط، وإن كنا نتوقع تباطؤ وتيرة النمو في العامين المقبلين. وتمثلت أغلبية أوجه التقدم في هيئة تخفيض الإنفاق. حيث انخفضت النفقات بنسبة 15٪ و 3٪ في السنة المالية 2015/2016 و2016/2017. وتمثل تقليص النفقات من شد الحزام بصفة عامة في بنود خارجة عن نطاق الأجور والإنفاق الرأسمالي. كما شملت أيضا تخفيض الدعوم مع ارتفاع أسعار الوقود ومعدلات الفائدة.

فيما يتوقع معاودة الإنفاق إلى تسجيل نمو إيجابي في السنة المالية 2017/2018 والسنوات التالية، مع تحول تركيز الحكومة إلى جانب الإيرادات. وتشمل الإصلاحات المالية إدخال ضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة، وإن كانت تلك الإصلاحات تنتظر موافقة مجلس الأمة عليها. وهناك احتمال كبير ان يتم تقديم ضريبة القيمة المضافة في عام 2019، مع عدم فرض ضريبة أرباح الشركات قبل عام 2020. وقد تعزز تلك الإصلاحات الإيرادات غير النفطية بحوالي 2-3٪ من الناتج المحلي بحلول عام 2020.

صندوق سيادي ضخم

وقد مكنت السياسة المالية الحصيفة نسبيا التي اتبعتها الكويت على مدى السنوات من جمع احد أكبر صناديق الثروة السيادية في المنطقة. حيث تقدر قيمة الصندوق السيادي الكويت بنحو 560 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 450٪ من الناتج المحلي بنهاية عام 2017. مع الاحتفاظ بمعظم الأصول في الخارج. وتنقسم الأصول بين صندوق الأجيال القادمة وصندوق الاحتياطي العام. ويعد هذا الأخير، المحتفظ به في هيئة اصول سائلة على الأغلب، متاحاً بصفة عامة لتمويل العجز. وواصلت الكويت إيداع احتياطيات في صندوق الأجيال القادمة بغض النظر عن تراجع أسعار النفط، على حساب صندوق الاحتياطي العام والاستدانة.

السندات المحلية والدولية

على الرغم من ضخامة الصندوق السيادي، إلا ان الحكومة قد اعتمدت على الاستدانة لتمويل عجزها المالي مع اصدارها سندات محلية بقيمة 3.6 مليار دينار و 2.4 مليار دينار (8 مليارات دولار) على الصعيد الدولي منذ ابريل 2016. وارتفع اجمالي الدين إلى 7.1 مليار دينار او ما نسبته 20٪ من الناتج المحلي حتى نهاية اكتوبر 2017. وقد مولت الديون حوالي ثلثي العجز منذ ابريل 2016.

وقد تم تعليق إصدار الديون منذ سبتمبر 2017 بعد انتهاء أجل القانون الذي يسمح بإصدار السندات. وينتظر مجلس الامة في إقرار تشريع جديد للإصدار والذي قد يرفع سقف الاقتراض السيادي إلى 20 مليار دينار ويسمح بإصدار سندات لأجل 30 عاما. اقتصرت سابقا الإصدارات على آجال تصل حتى 10 سنوات.

عجز الحساب الجاري

في أعقاب تسجيل الحساب الجاري أول عجز له منذ عقدين من الزمن في عام 2016، من المتوقع أن يعاود تسجيل فائض في عام 2017. وقد تم تسجيل فائضا قدره 0.6 مليار دينار في الربع الثاني من عام 2017، مقابل 0.4 مليار دينار في الربع الأول من عام 2017. وتتوقع أن يصل الفائض في عام 2017 إلى حوالي 1.9 مليار دينار او ما نسبته 5٪ من الناتج المحلي بعد ان سجل عجزا بنسبة 4.5٪ في عام 2016. وجاء هذا التحسن على خلفية ارتفاع أسعار النفط، والذي يتوقع تسجيله ارتفاعا بأكثر من 30٪ بين عامي 2016 و 2017.

إلا انه بعد التحسن الذي شهده الحساب الجاري في عام 2017، إلا انه يتوقع له التراجع في عامي 2018 و2019. ونظرا لتوقع استقرار أسعار النفط واستمرار نمو الواردات وتحويلات العاملين بالتوازي مع نمو الاقتصاد، يتوقع ان ينكمش فائض الحساب الجاري إلى ادنى من 1٪ من الناتج المحلي في عام 2019.

تراجع الدينار في 2017

بعد ثلاثة أعوام من النمو، تراجع الدينار خلال معظم عام 2017. حيث أدى ضعف الدولار إلى دفع الدينار للتراجع بواقع 3.7٪ وفقا للسعر المرجح للتبادل التجاري منذ بداية العام حتى اكتوبر 2017. ارتفعت العملة الكويتية بواقع 3٪ في كل عام من الأعوام الثلاثة ما بين 2014 و2016. علما بان الدينار، المربوط بسلة من العملات الرئيسية يمثل بها الدولار الوزن الأكبر، ارتفع بنسبة 1.1٪ منذ بداية العام الحالي.

عاماً جيداً للأسهم

بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته الأسهم في اواخر عام 2016 واوائل عام 2017، تلقت دعما قويا على خلفية ترقية السوق الكويتية إلى مصاف الأسواق الناشئة من قبل مؤشر فوتسي راسيل. وتضمنت أحدث التطورات أيضا رغبة عمانتل في الاستحواذ على حصة مؤثرة في اكبر شركات الاتصالات في الكويت «زين». حيث ارتفع المؤشر الوزني لبورصة الكويت بنسبة 9.1٪ في الربع الثالث من عام 2017. كما بلغ نمو المؤشر منذ بداية العام حتى شهر اكتوبر 10.5٪. ومن جهة أخرى، ارتفعت انشطة التداول في العام 2017، على الرغم من تراجع متوسط قيمة التداول مقارنة باعلى مستوياته المسجلة في يناير.

البنك المركزي يشارك الإمارات احتفالاتها بمناسبة عيدها الوطني

في مشهد يجسد أسمى معاني الأخوة بين البلدين تشارك دولة الكويت أشقاءها في دولة الإمارات العربية المتحدة احتفالاتهم باليوم الوطني ٤٦، وبزدان مبنى بنك الكويت المركزي ويتوشح صرحه الشامخ وتتلألأ اضواؤه بالوان علم دولة الامارات العربية المتحده في سماء خليج المحبة لتشارك الأشقاء قيادة وشعبا الاحتفال باليوم الوطني والدعاء بدوام العز والرفعة. وتاتي هذه المشاركة تعبيراً عن الترابط في اطار العلاقة الاخوية التي ترسخت عبر عقود من الزمن في ظل القيادة الحكيمة.

لإجراء فحوصات مجانية لموظفي الشركة

بورصة الكويت تستضيف عيادة بيان لطب الأسنان

البورصة الكويت تستضيف عيادة بيان

في إطار التزامها الدائم نحو موظفيها، وحفاظا على صحتهم العامة، استضافت شركة بورصة الكويت مؤخرا عيادة بيان لطب الأسنان في مبناها الرئيسي، وذلك لإجراء فحوصات مجانية للموظفين.

إلى جانب الفحوصات الفورية، قام أطباء عيادة بيان لطب الأسنان بتقديم الاستشارات الطبية في مجال صحة الفم والأسنان للموظفين، كذلك منحهم خصومات هائلة على مختلف الخدمات الطبية التي تقدمها عبر عياداتها المتنقلة.

تلتزم بورصة الكويت بتقديم الرعاية والاهتمام لموظفيها، مكافأة لولائهم وإخلاصهم للشركة وجهودهم المبذولة في سبيل تحقيق أهدافها. ويعد التعاون مع عيادة بيان لطب الأسنان ضمن سلسلة من الأنشطة والفعاليات الأخرى التي تتبناها الشركة والتي تصب في مصلحة موظفيها وصحتهم العامة.

تركز استراتيجية المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها بورصة الكويت على المساهمة في دعم المجتمع عن طريق التركيز على رعاية الأطفال، الصحة والتنمية البيئية، التنمية الاجتماعية بما فيها توفير فرص عمل للشباب الكويتي الواعد، وإتاحة الفرصة أمامهم للتالق والتفوق في مجالات خبراتهم. وكذلك تثقيف المجتمع من خلال إقامة البرامج التدريبية والمؤتمرات والندوات المختلفة، والاستثمار في موظفيها وتوفير بيئة عمل صحية ومحفزة.

وفي هذا الإطار قام فريق عمل بورصة الكويت مؤخرا بإجراء زيارة لبيت عبدالله وتقديم هدايا للأطفال المرضى، من ناحية أخر استضافت الشركة أيضاً طلبة العديد من المدارس والجامعات بهدف الراء معرفتهم بتاريخ ومستقبل سوق الكويت للأوراق المالية. هذا إلى جانب العديد من الندوات التثقيفية والدورات التدريبية التي تستضيفها الشركة بشكل مستمر.

«علي عبدالوهاب المطوع» التجارية تعيّن «إنشورمي» وكيلاً حصرياً لها

أعلنت شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية عن توقيعها عقدا مع شركة «إنشورمي» EnsureME، لوساطة التامين لتكون الوكيل الحصري لها لتقديم كل ما يتعلق بخدمات التامين التجاري وتامين الأفراد.

وقد حرصت شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية على تعيين «إنشورمي» انطلاقا من كونها شركة وساطة تأمين على معرفة ودراية كاملة بالسوق المحلي وقادرة على الحصول على أفضل الأسعار والتفاوض بالنيابة عن الشركة، فضلاً عن تقديم كل الاحتياجات والتأكد من توفير الحماية الكاملة للشركة دون أي اعباء إضافية.

وتشمل قائمة الخدمات التامينية التي توفرها شركة «إنشورمي» التامين الصحي والتامين التجاري والتامين على الحياة وتامين إصابات العمل وتامين السيارات وتامين المنازل وغيرها من التامينات العامة.

وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية، فيصل علي المطوع: «يسعدنا اليوم ان نتعاقد مع شركة «إنشورمي» لوساطة التامين، وإننا على ثقة بأنها ستكون خير وكيل لنا في توفير كل ما يتعلق بالخدمات التامينية للشركة وإمدادنا بالمساعدة التقنية وإعطائنا المشورة والنصائح حول المخاطر المحتملة ومتطلبات التامين، وذلك بفضل الكادر المهني والموظفين المهنيين المرخصين الذين يعملون بخبرة وحنكة لخدمتنا وإرشادنا إلى أفضل شركات التامين في الكويت». يذكر أن شركة «إنشورمي» لوساطة التامين تقدم خدمات التامين دون أي تكاليف إضافية حيث يتم تحميل الكلفة لشركة التامين المختارة، وتتصرف بكل موضوعية لمساعدة الشركة في تحصيل التعويض المتوجب لها في حال التعرض لأي حادث.

بنك برقان يختتم فعاليات مهرجان الكويت الوطني للجواد العربي

اختتم بنك برقان مؤخرا فعاليات و انشطة مهرجان الكويت الوطني للخيول العربية 2017 الذي ينظمه «بيت العرب»، حيث يعتبر بنك برقان احد ابرز الداعمين لقطاع الرياضة في الكويت بشكل عام. كما يسعى البنك دائما لدعم و تشجيع المبادرات التي تحافظ على التراث الكويتي و العربي الأصيل مبينا ان «بيت العرب» لديه اثر كبير في احداث نقلة كبيرة بمجال تربية الخيول العربية الأصيلة مما يجعل الكويت تفخر بامتلاكها لمثل هذا الصرح المتميز الذي أصبح بيئة مؤاتية لاستضافة أهم الفعاليات و الأنشطة الوطنية و الدولية المهتمة بعالم الفروسية.

كما قامت مسؤولة العلاقات العامة في بنك برقان- حصه النجادة، بتكريم الفائزين في مهرجان الكويت الوطني للجواد العربي لعام 2017. وذلك في إطار رعايته الرئيسية لهذا الحدث المميز الذي تم تنظيمه من قبل «بيت العرب» تحت مظلة الديوان الأميري برعاية سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح. و تحت إشراف الإتحاد الأوروبي لمنظمة الخيول العربية «ايكاهو»، والذي يعتبر الهيئة الرسمية المسؤولة عن إدارة البطولات المحلية والدولية المماثلة. ويحظى مهرجان الكويت الوطني للجواد العربي باهتمام كبير من عشاق الخيول العربية الأصيلة، وهومعروف على نطاق واسع بمشاركته النشطة والواسعة بين مربي الخيل من العرب، محليا والقليميا . و يعتبر «بيت العرب» منصة لإحياء تراث الخيول العربية الأصيلة في الكويت، كما له دورا مهما في صون السلالات النادرة للخيول العربية الأصيلة في البلاد، حيث ينظم و يستضيف العديد من الفعاليات الوطنية و الدولية المهمة بعالم الفروسية، و كعادته يحرص بنك برقان دائما على أداء دور راسخ وفعّال في الحفاظ على تربية الخيول العربية من خلال رعاياته المستمرة على مدى سنوات، وذلك بهدف نشر الوعي بأهمية الفعاليات والقيم الثقافية العربية بين كافة أفراد المجتمع.